الفصل السابع

ممارسة الضغط
أمريكا اللاتينية*

كانت الولايات المتحدة تؤسس، بعد نهاية الحرب العالمية، نظاماً دولياً ليست فيه أنظمة إقليمية لا تستطيع الولايات المتحدة اختراقها، والسيطرة عليها، باستثناء واحد، سيُفصل عن النظام العالمي، وتتم تقويته، ومركزته تحت سيطرتنا: وهو نصف الكرة الغربي، أو، «منطقتنا الصغيرة التي هنا»، كما دعاه وزير الحرب هنري ستيمسون.

فماذا عن «منطقتنا الصغيرة التي هنا»؟ لقد كانت على الصفحات الأمامية مؤخراً، بعد إصدار تقرير لجنة الأمم المتحدة

---

* هذا مقتطف من كلمة ألقيتْ في كلية جماعة كوياهوغا في كليفلاند، أوهايو، في 14 آذار، 1999. ولقد رعى الكلمة الحملة الدينية حول أمريكا اللاتينية.

حول جرائم الحرب، والفظائع، في غواتيمالا. ونسب التقرير في الحقيقة جميع الفظائع ـ وكانت وحشية، إلى حد الإبادة ـ إلى الحكومة. وكان هذا نظام الحكم، الذي نصبته الولايات المتحدة، بانقلاب عسكري في 1954؛ ودعمته بقوة منذ ذلك الوقت، حتى أثناء أسوأ الجرائم الوحشية، بحماسة متزايدة. وكان الدعم، في الحقيقة، من الحزبين.

ممارسة الضغط

قامت إدارة إيزنهاور في 1954 بالإطاحة بتجربة غواتيمالا الديموقراطية، الأولى، والوحيدة، والتي استمرت عشرة أعوام، فاتحة الطريق لفترة من القمع الوحشي، والتعذيب، الذي دعمته إدارة كينيدي بقوة، وكانت هي الإدارة التي بنت عقيدة الأمن القومي، ليس لغواتيمالا فحسب، وإنما لنصف الكرة الغربي بأسره. وقاد هذا إلى طاعون من القمع في هذا النصف من الكرة، بتورط أمريكي مباشر دعمه جونسون بقوة، بينما كانت الجرائم الوحشية تتصاعد في أواخر الستينيات، واستمر الأمر هكذا. ووصلت الفظائع إلى أوجها في الثمانينيات في عهد إدارة ريغن، التي دعمت ـ علناً وبصراحة، وفي الحقيقة بهيام ـ القتلة، الذين حددتهم لجنة الأمم المتحدة. وأجبر الكونغرس الإدارة على أن تعلن، بشكل متكرر، أن وضع حقوق الإنسان يتحسن، ليس في غواتيمالا فحسب، وإنما في السلفادور،

وهندوراس، في الوقت نفسه، بحيث تستطيع الولايات المتحدة أن تواصل دعم الأنظمة. كان الكونغرس يعرف أنه يسمع الأكاذيب؛ التي اعترف بها الآن. وقدمت لجنة الأمم المتحدة تقريراً مروعاً عن غواتيمالا؛ وثمة واحد مروع مثله سيقدم عن السلفادور.

وهناك المزيد. ففي مقدمة التقرير، أكد رئيس اللجنة أن الحكومة الأمريكية، والشركات الخاصة، «مارست الضغط للإبقاء على البنية الاجتماعية، والاقتصادية الظالمة، وعتيقة الطراز في البلاد»[1]. وأكد رئيس اللجنة ذلك لأنه في صلب المسألة، حيث تُرتكب الفظائع ويُمارس الإرهاب. ويعكس هذا البنية الاجتماعية، والاقتصادية، والتي هي بنية قمع وحشي لأغلبية السكان. وحين يحاول الشعب الحصول على بعض الحقوق وحمايتها، تهبط قبضة حديدية تدعمها القوة الكبرى في نصف الكرة الغربي. هذه هي قصة «منطقتنا الصغيرة التي هي هنا».

احتجت واشنطن قائلة أن هذا الجزء من التقرير ليس عادلاً. كان، بمعنى ما، لبقاً جداً ولطيفاً. لم تكن اللجنة

---

1. كريستيان تومستشات، بروفيسور القانون الألماني الذي ترأس لجنة التوضيح التاريخية، ولقد ذكره إدوارد هيجستروم، هوستون كرونيكل، 26 شباط، 1999.

مفوضة كي تنظر في هذا الأمر، هكذا شددوا، لكنهم تركوه دون تحليل.

في اليوم نفسه الذي نشر فيه التقرير، كان هناك إعلان آخر. أغلقت شركة فيليبس ـ فان هيوسين مصنعها في غواتيمالا ـ وهو مصنع غير عشوائي؛ أغلقت المصنع الوحيد الذي تأسست فيه نقابة عمال من بين 200 مصنع ينتج أجهزة للتصدير في غواتيمالا[2]. تحقق هذا النصر النقابي في النهاية بعد صراع دام ستة أعوام بدعم كبير من مجموعات التضامن والمقاطعة. حصلوا أخيراً على نقابة، وهكذا أغلق المعمل. قال رئيس نقابة التجارة الأمريكية الشمالية*، بشكل صائب: إن فيليبس ـ فان هيوسن تبعث رسالة للعمال في غواتيمالا: «إذا قاتلتم من أجل العدالة، إذا قاتلتم من أجل نقابة، فلن نجدد عقدكم. سنذهب».

هذه رسالة إلى العمال في غواتيمالا وفي الحقيقة، في كل مكان. إنها رسالة تدعم البنية الاجتماعية، والاقتصادية، عتيقة الطراز، والمسؤولة عن أجيال من الإرهاب، والعنف، كما أفادت لجنة الأمم المتحدة في اليوم نفسه. وهكذا تواصل

---

2. ستيفن غرينهاوس، نيويورك تايمز، 28 شباط، 2999.

* تأسست في 1915 وتمثل عمال الألبسة في الولايات المتحدة، وكندا، وبويرتو ريكو، ومقرها نيويورك ـ الموسوعة البريطانية.

حكومة الولايات المتحدة، والشركات الخاصة، ممارسة الضغط لدعم تلك البنية الاجتماعية، والاقتصادية، عتيقة الطراز، والتي، هي بالمصادفة، تنتهك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. تضمن المادة 23 حق تشكيل النقابات من حيث المبدأ، ولكن ليس في الحقيقة. «ممارسة الضغط» هي مبالغة. يشير مصطلح «ممارسة الضغط» إلى أعوام طويلة من المجازر والمذابح والتعذيب، والتشويه، وفي الحقيقة، هجمات إبادة جماعية؛ إنه يصف 45 عاماً من إرهاب الدولة. مرة أخرى، لم تكن اللجنة مخولة للتحقيق في كيف يقود دعم البنية الاقتصادية، والاجتماعية، عتيقة الطراز، إلى الإرهاب.

هناك شيء واحد كان يجب أن يُناقش، وهذا كان سيناقشه أي صحفيين، أو معلقين، يتوفر فيهم الحد الأدنى من الصدق، وهو: لماذا حدث كل هذا؟ لماذا أطاحت الولايات المتحدة بالحكومة الرأسمالية الديموقراطية الوحيدة في غواتيمالا، ولماذا دعمت إرهاب الدولة منذ ذلك الوقت؟ لا يكفي مجرد القول أن هذا الخطأ ناجم عن تجاوزات الحرب الباردة. كانت هناك أسباب، وليس من الصعب العثور عليها.

ثمة سجل وثائقي غني بالتخطيط الأمريكي الداخلي. ففي بداية الخمسينيات كثر الحديث عن الروس والشيوعية. وإليكم ما قيل داخلياً: في 1952 حذرت الاستخبارات الأمريكية من «نفوذ شيوعي... يستند إلى دفاع عسكري عن الإصلاحات

الاجتماعية، والسياسات الوطنية المتماثلة مع الثورة الغواتيمالية، في 1944»، والذي استهل الفاصل الديموقراطي الذي استمر عشر سنوات، وأنهاه الانقلاب الأمريكي. «إن السياسات الراديكالية، والوطنية»، لهذه الحكومة الرأسمالية الديموقراطية، وبينها «اضطهاد المصالح الاقتصادية الأجنبية، وخاصة شركة الفواكه المتحدة ـ يونايتد فروت كومباني ـ»، حصلت على «دعم، أو إذعان جميع الغواتيماليين». كانت الحكومة تخلق «دعماً شعبياً للنظام الحالي»، من خلال تنظيم العمل والإصلاح الزراعي، ومواصلة «تعبئة الفلاحين الكسولين سياسياً»، بينما تقضي على قوة مالكي الأرض الكبار. فضلاً عن ذلك، «إن الدعاية الغواتيمالية الرسمية، بتشديدها على الصراع بين الديموقراطية والديكتاتورية، وبين الاستقلال الوطني، و«الإمبريالية الاقتصادية»، هي عامل مزعج في منطقة الكاريبي»[3]. إن الخلفية هي دعم الولايات المتحدة للديكتاتوريات، وخوفها الطبيعي من الاتجاهات الديموقراطية المستقلة.

وكان من المزعج أيضاً دعم غواتيمالا للعناصر الديموقراطية لبلدان كاريبية أخرى، وصراعاتها ضد

3. «مذكرة من قبل مدير وكالة الاستخبارات (سميث) إلى مساعد وزير الخارجية بروس، 12 كانون الأول، 1952؛ إن آي إي 84، 19 أيار، 1953. العلاقات الخارجية للولايات المتحدة 1952. 1954، المجلد الرابع.

الديكتاتوريات. وهم يمتلكون في أذهانهم الثورة الديموقراطية التي كانت تحدث في كوستاريكا في ذلك الوقت، والتي كانت تحظى بالدعم، كما زعمت الولايات المتحدة، من حكومة غواتيمالا المريعة. وأفادت الاستخبارات الأمريكية أيضاً أن الثورة الديموقراطية في عام 1944 أثارت «حركة وطنية قوية لتحرير غواتيمالا من الديكتاتورية العسكرية، والتخلف الاجتماعي، والاستعمار الاقتصادي، الذي كان نموذج الماضي»، و«ألهمت الولاء، وانسجمت مع المصلحة الذاتية لمعظم الغواتيماليين الواعين سياسياً». لقد لبت برامج الحكومة المنتخبة، الاجتماعية والاقتصادية، تطلعات العمال والفلاحين؛ ولهذا «لا يستطيع مالكو الأراضي، ولا يونايتد فروت كومباني، توقع أي تعاطف من الرأي العام الغواتيمالي»[4]. هذه هي خلفية الانقلاب العسكري الذي حدث في 1954.

كانت غواتيمالا تصبح ما دعي بـ«الفيروس»، الذي يمكن أن يصيب الآخرين بالعدوى. كانت تهدد ما يُدعى بـ «الاستقرار». وعرَّفتْ السفارة الأمريكية الاستقرار كالتالي: أصبحت غواتيمالا تشكل تهديداً متزايداً لاستقرار هوندوراس والسلفادور. إن إصلاحها الزراعي يشكل سلاح دعاية قوياً؛ أما برنامجها الاجتماعي الواسع لمساعدة العمال والفلاحين، في

4. المرجع نفسه. لمزيد من التفاصيل والتوثيق انظر: أوهام ضرورية، وردع الديموقراطية، ف 3 و8 و12.

صراع منتصر ضد الطبقات العليا، والمشاريع الأجنبية الضخمة، فيروق جداً لشعوب جيران أمريكا الوسطى، حيث تسود أوضاع مشابهة[5].

وهذا غير مقبول. هذا يدمر الاستقرار. استعاد الانقلاب الأمريكي «الاستقرار»، استعاد النظام الاجتماعي التقليدي، بواسطة العنف. وتم الحفاظ عليه بواسطة العنف الشديد. وشرع بالانقلاب، وتم دعم الأنظمة الإرهابية، بالضبط للأسباب التي أعلن عنها بوضوح: احتواء تهديد الديموقراطية، والتخلص من البرامج الاجتماعية، التي كانت تزعزع الاستقرار لأنها تروق جداً للسكان، ليس في غواتيمالا فحسب، وإنما في بلدان أخرى من المنطقة في الوقت نفسه.

إذا قرأتم الصحف التي نشر فيها خبر دراسة لجنة الأمم المتحدة، ستجدون شرحاً. وهو يقول: نعم، لقد ارتكبنا خطأ. تجاوزات الحرب الباردة، تعرفون. لن نرتكب ذلك الخطأ مرة أخرى. هناك مشكلات عدة تتعلق بالأمر. لم يكن «الخطأ» خطأ. كان مخططاً له. خُطط له، وشُرحَ، وبُرِّر على أسس عقلانية، تلك التي اقتبستها لتوي. فضلاً عن ذلك، بما أن الأسس عقلانية، ارتكب ما دعي بالخطأ، باستمرار، في أمكنة مختلفة، وأوقات مختلفة، باستخدام المسوغات الداخلية نفسها.

---

5. انظر: ف 1، الهامش 2 من هذا الكتاب.

أيضاً، لم تكن للحرب الباردة فعلاً أية علاقة بالأمر، كما يوضح هذا العرض.

ويتوضح من خلال النظر إلى علاقات القوة، في «منطقتنا الصغيرة التي هنا»، أن الحرب الباردة نادراً ما كانت مرتبطة بالمسألة. كانت هناك صلة للحرب الباردة، على أي حال. وبينما كانت الولايات المتحدة تستعد لقتل فيروس الديموقراطية الرأسمالية المستقلة، أوقفت المساعدة العسكرية لغواتيمالا، وهددت بشن الهجوم. وكان الهدف هو إجبار غواتيمالا على الالتفات إلى مصادر أخرى للدعم، من أجل المساعدة العسكرية لحمايتها من الهجوم الوشيك. كانت بلدان أخرى راغبة بشكل كامل بتقديم المساعدة، لكن الولايات المتحدة منعت الدول الأوروبية من تقديم أية مساعدة، وهكذا أجبرتْ غواتيمالا على التوجه إلى الكتلة السوفياتية، وهذا بالضبط ما أرادته الولايات المتحدة.

عند تلك النقطة نصحت السفارة الأمريكية في غواتيمالا أن الولايات المتحدة تستطيع الآن أن تتخذ خطوات لمنع «حركة الأسلحة والوكلاء إلى غواتيمالا»، وتوقف السفن في المياه الدولية ـ الأمر الذي هو، بالطبع، غير قانوني ـ «إلى درجة تمزق فيها اقتصاد غواتيمالا». كانت تلك هي الخطوة التالية، وكان الهدف منها «تشجيع الجيش، أو عنصر آخر غير شيوعي، على تولي السلطة»، أي التشجيع على انقلاب عسكري يطيح

بالفيروس الديموقراطي، ويدمره. أو سيكون البديل «استغلال الشيوعيين للموقف كي يوسعوا من سيطرتهم»، الأمر الذي «سيبرر للمجموعة الأمريكية ـ أو إذا لم تتحرك، للولايات المتحدة وحدها ـ اتخاذ إجراءات قوية»[6].

وهكذا كان المنطق هو إكراه غواتيمالا على الدفاع عن نفسها من هجومنا المهدد، وبهذه الطريقة نخلق تهديداً لأمننا، ونستغله بتدمير اقتصاد غواتيمالا بحيث نحرض على انقلاب عسكري، أو على سيطرة شيوعية فعلية، وهذا، عندئذ، سيبرر ردنا العنيف كدفاع عن النفس. هذا هو المعنى الحقيقي للدفاع عن النفس، وللحرب الباردة، وتم التعبير عنه بوضوح وحشي، وهو درس يُلقن مرة بعد أخرى.

شاهدة الديون

لننتقل إلى أمثلة أخرى عن الحفاظ على التفوق الاجتماعي، والاقتصادي، في «منطقتنا الصغيرة التي هنا»: عقد مؤخراً في عاصمة هوندوراس، تيغوسيغالبا، اجتماع لسبع عشرة دولة أمريكية لاتينية حول الدين. وقال كبير أساقفة تيغوسيغالبا، رئيس المؤتمر الأمريكي اللاتيني للأساقفة متحدثاً عن الدَّين قائلاً: «إنها ليست مشكلة أخرى نتحدث عنها، إنها المشكلة.

6. برايس وود، تقويض سياسة الجار الجيد، جامعة تكساس، 1985. انظر: ردع الديموقراطية، الفصل الثالث، لمزيد من النقاش.

الدَّين الخارجي هو كمثل شاهدة قبر»[7]. أوردت لاتين أمريكا برس، التي تصدر عن دوائر علم اللاهوت المحرر البيروفية، ما أقتبسه، وما ينبغي أن يُنشر على الصفحات الأمامية هنا. إنها مشكلة نخلقها، ونحافظ عليها. لكن لم تتناقل الصحف أخبار المؤتمر مطلقاً.

ثم تأتي الحقائق. وهذه أرقام البنك الدولي. إن الحقائق هي تقريباً التالية: في السبعينيات كان الدَّين الأمريكي اللاتيني حوالي ستين بليون دولار. ووصل في 1980 إلى مائتي بليون دولار. وهذه نتيجة للسياسات العلنية جداً للبنك الدولي، ولصندوق النقد الدولي، التي كانت تحث المصارف على منح قروض ضخمة، وتحث البلدان على قبول تلك القروض. وضمنت نظرياتهما الاقتصادية للجميع أن هذا سيؤدي إلى نتيجة عظيمة.

واستمرت تلك التوصيات فعلياً إلى اليوم الذي تخلفت فيه المكسيك عن إيفاء الديون، وانهار النظام الأمريكي اللاتيني. حتى ذلك الوقت كانت هناك نصيحة قوية من البنك الدولي، ومن صندوق النقد الدولي، لمواصلة تقديم القروض. في 1990 ارتفع الدَّين من مائتي بليون إلى حوالي أربعمائة وثلاثة وثلاثين بليون دولار؛ وفي نهاية 1999 كان من المتوقع أن يكون

---

7. لاتين أمريكا برس، البيرو، 22 شباط، 1999.

سبعمائة بليون. في غضون ذلك، من 1982 إلى 1996، تمت إعادة 740 بليون دولار إلى المصرفين الشماليين، والمؤسسات المالية الدولية كتسديد للدين. وفي 1999، صعدت فوائد الديون فقط إلى حوالي مائة وعشرين بليون دولار. انظروا إلى هذه الأرقام فحسب. من الواضح أن الدين لن يُسدد مطلقاً. من المستحيل تسديده. فهو يتضخم ويتضخم، وهو استنزاف رأسمالي للفقراء يقوم به الأغنياء، وهذا سيتواصل، ويتصاعد، دون أي تغيير[8].

سأقدم مثالاً أخيراً، من وول ستريت جورنال، وهو مقالة نُشرتْ على الصفحة الأمامية توضح المسألة[9]. تتحدث عن المكسيك منذ اتفاقية التجارة الحرة الأمريكية الشمالية (نافتا). جاءت نافتا، ثم حصل انهيار 1994، حين بدأ الاقتصاد المكسيكي سقوطه الكبير. تبدأ المقالة تقليدياً، وتقول أنه منذ نافتا، كانت المكسيك معجزة اقتصادية. إن اقتصادها «يتمتع بسمعة كبيرة». وهو نموذج يجب أن يُحتذى من قبل دول أخرى. والسبب هو أن المكسيك تتقيد بجميع القواعد، لا تفعل إلا ما يقوله لها صندوق النقد الدولي، أي ما تقوله لها الولايات المتحدة، لأن الولايات المتحدة تقرر ما يقوله لها

8. انظر: الفصل الثالث من هذا الكتاب.
9. جويل ميلمان، «هل نموذج المكسيك يستحق الألم؟»؛ وول ستريت جورنال، 8 آذار، 1999.

صندوق النقد الدولي. إنها تتبع جميع القواعد، وتبدو الإحصاءات الاقتصادية الضخمة عظيمة، والمستثمرون الأجانب والمكسيكيون الأثرياء يزدهرون، وكل شيء عظيم فحسب.

ولكن. تشير وول ستريت جورنال، وهذا ما يمنحها قيمة، إلى أن هناك «لكن». تملك المكسيك «سمعة عظيمة»، وهي معجزة اقتصادية، لكن السكان يُدمرون. حدث انخفاض في القوة الشرائية للمكسيكيين بنسبة 40٪ منذ 1994. وترتفع نسبة البؤس وهي في الحقيقة في ارتفاع سريع. ويقولون: قضت المعجزة الاقتصادية على جيل من التقدم؛ وصار معظم المكسيكيين أكثر فقراً من آبائهم. وتكشف مصادر أخرى أنه تم القضاء على الزراعة من خلال صادرات زراعية مدعومة من أمريكا، وانحدرت أعمال التصنيع، وهبطت أجور التصنيع حوالي 20٪، وانحدرت الأجور العامة[10]. وفي الحقيقة تشكل نافتا نجاحاً ملحوظاً: إنها أول اتفاقية تجارية في التاريخ نجحت في إلحاق الأذى بشعوب جميع البلدان التي وقعت عليها. ويا له من إنجاز!

فضلاً عن ذلك ـ وهذا قابل للتنبؤ، وتم التنبؤ به ـ تنبأ مكتب تقييم التقنية، دائرة البحث الخاصة بالكونغرس، الذي حلل نافتا، أنها إذا مرت في خطة البيت الأبيض فسوف تلحق

10. دان مكوش، إل فاينانسييرو، 3 كانون الثاني و20 كانون الأول، 1998.

الأذى بكل شعوب البلدان الثلاث. واقترحوا بدائل يمكن ألا يكون لها هذا التأثير. وقالت حركة العمال الأمريكيين الكلام نفسه بالضبط. لكن لم يظهر شيء من هذا في المناقشات في الولايات المتحدة، ولم يُسمح للصحافة الحرة بالتحدث عنه. أما التحليل الكونغرسي ـ الذي قامت به دائرة بحثه الخاصة ـ وموقف حركة العمال، فلم يسمح بالتعبير عنهما. والآن، النتائج موجودة، وتستطيعون رؤيتها، ولكن ليس من المفترض أن نربط بين هذه الأمور في أذهاننا. إلا إذا اخترنا ذلك، بالطبع.

دمرت المعجزة الاقتصادية السكان، ومما يمنح وول ستريت جورنال قيمة هي أنها أشارت إلى ذلك. ثم يقومون بعد ذلك بهذا التعليق المثير والتنويري: يقولون إن البرازيل تواجه الآن المشكلات نفسها التي واجهتها المكسيك في 1994، لكن المكسيك تمتعت «بفائدة» واحدة لم تحصل عليها البرازيل. وتلك الفائدة هي أن المكسيك ديكتاتورية. بالتالي، تستطيع إجبار الفقراء على قبول كلف الصحة الاقتصادية. لكن البرازيل تفتقر إلى تلك «الفائدة». يمكن أن تكون القيادة في البرازيل غير قادرة على تحويل الألم، وكلف القواعد التالية إلى الفقراء، بينما يستفيد الأغنياء، والمستثمرون الأجانب. هذا صحيح. المشكلة هي أن البرازيل يمكن أن تكون ديموقراطية جداً، أو ربما فوضوية جداً وغير منضبطة فحسب، كي تقدر على إجبار

تحويل الكلف إلى السكان الفقراء، بينما يحصل الأغنياء في المكسيك، والمستثمرون الأجانب، على حقوقهم، وتتم مكافأتهم بشكل ملائم.

إن هذه مشكلة قديمة، تظهر مرة بعد أخرى: أعني، مؤسسة البنى الاقتصادية، والاجتماعية، التي ينتج عنها الإرهاب والقمع. وتمت مواجهة المشكلة في مشغل استراتيجية أمريكا اللاتينية، في البنتاغون، في 1990، والتي كانت معنية بالعلاقات الأمريكية مع المكسيك. كان هذا اجتماعاً على مستوى عال، وجزءاً من تخطيط ما قبل نافتا، ورأوا في المشغل أن العلاقات بين الولايات المتحدة والديكتاتورية المكسيكة رائعة، ولكن ليست هناك مشكلة قوية: إن «انفتاحاً ديموقراطياً» قوياً في المكسيك يمكن أن يختبر العلاقة الخاصة من خلال تسليم السلطة لحكومة أكثر اهتماماً في تحدي الولايات المتحدة على أرضيات اقتصادية وقومية»[11]. شيء ما مثل غواتيمالا في 1950. يمكن أن يحدث انفتاح ديموقراطي، وهذه مشكلة، وهكذا يجب أن نفعل شيئاً ما حيال ذلك. نافتا هو ما فعلوه حيال ذلك. وكانت فكرة نافتا هي تقييد ما يُدعى الإصلاحات بالمعاهدة، وهكذا حتى إن كان هناك انفتاح ديموقراطي ـ الخطر المكروه ـ لن يقدروا أن يفعلوا الكثير حياله، لأنهم مسجونون

11. محاضر مشغل التطور الاستراتيجي لأمريكا اللاتينية، 26 و27 أيلول، 1990.

في هذه الترتيبات. والمشكلة الآن هي رؤية إن كانت البرازيل، التي تفتقر إلى فائدة الديكتاتورية، ستكون قادرة على إتباع البرامج نفسها.